المحكم والمتشابه وموقف المفسر منهما

Ayat ul Mohkam and Mutashabeh in the Light of the Views of Commentators

د/ طاهر محمود محمد يعقوب [*]

Abstract:

The Mohkam and Mutashabeh is a renowned terminology of the Quranic Sciences and commentators of the Holy Quran described it in details, according to root words of Mohkam, it means Stopping and perfecting the things, this basic meaning can be seen in all the types and variations of this word. On the other hand we have the word Mutashabeh which root meaning is complication and unclearness. If we discuss both of the words as a terminology of the Quranic sciences, we can define Mohkam as "one which define itself without any other thing" or "one which has no need to be defined by something else" and Mutashabeh is "one which can't define itself and need to be explained by someone else." We will move on to discuss both terms in Holy Quran as a terminology to describe its multiple variations in the Holy Quran, its types and further we will discuss that why the Holy Quran contains both terms, in other words, we can say which are the logics and reasons of including Mutashabeh verses in the Holy Quran. In addition, we will mention the point of views of various renowned commentators and fields experts which give us a clear and sound concept about both of the terms.

....

أولا: تعريف المحكم والمتشابه في اللغة:

أ. المحكم في اللغة:

مأخوذ من الحكم، ومعناه يرجع إلى معنيين أساسيين وهما: المنع والإتقان.

[*] رئيس قسم الدراسات الإسلامية بجامعة أردو الفيدرالية، للفنون والعلوم والتكنالوجيا بإسلام آباد.

سميت اللجام حَكَمة الدابة؛ لأنها تمنعها عن ركوب رأسها[١]، وسمي الحاكم حاكما لمنعه الظالم من الظلم[٢]، وسميت الحِكمة حكمة؛ لأنها تمنع من الجهل، ولمنعها النفس عن هواها، والحكيم: المتقن للأمور[٣]. وتقول: أحكمت الشيئ، أي أتقنته[٤].

ب. تعريف المتشابه في اللغة:

المتشابه لغة مأخوذ من الشبه والشبه، وهو يدل على تشابه الشيئ وتشاكله لونا ووصفا... والمشبهات من الأمور: المشكلات، واشتبه الأمر إذا اختلط، واشتبه الأمران إذا أشكلا[٥]

ثانيا: تعريف المحكم والمتشابه في الاصطلاح:

للمحكم والمتشابه إطلاقان: عام وخاص:

أ. إطلاق العام للمحكم والمتشابه:

المحكم: هو البين الواضح الذي لا يفتقر في بيان معناه إلى غيره، وذلك لوضوح مفرداته وإتقان تركيبه.

وقيل: إن المحكم: هو ما استقل بنفسه في الدلالة على معناه من غير التباس وشبهة[٦]

المتشابه: يقال لكل ما غمض ودق، أو ما لا يستقل بنفسه إلا برده إلى غيره، فهو يحتاج في فهم المراد منه إلى تفكر وتأمل، إذ أنه محتمل لمعاني كثيرة ومختلفة. [٧]

ب. إطلاق الخاص للمحكم والمتشابه:

اختلفت أقوال العلماء وتنوعت عباراتهم في تحديد معنى المحكم والمتشابه الذي وردت به بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وبصورة أخص قوله تعالى: "هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ [٨]إلخ

ونكتفي هنا بذكر قول الإمام الشافعي رحمه الله لكونه جامعا ومناسبا لعنوان مبحثنا، وهو كما قال: "إن المحكم هو الواضح المعنى الظاهر الدلالة، إما باعتبار نفسه أو باعتبار غيره، والمتشابه ما لا يتضح معناه، أو لا تظهر دلالته لا باعتبار نفسه ولا باعتبار غيره"[٩]

ثالثا: المحكم والمتشابه في القرآن الكريم:

وصف الله عز وجل في بعض المواضع بأن القرآن كله محكم، كما وصفه في بعض المواضع بأنه كله متشابه، وفي موضع جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه.

والحق أن القرآن الكريم كله محكم باعتبار، وكله متشابه باعتبار، وبعضه محكم وبعضه متشابه باعتبار ثالث. وعلى هذا فينبغي أن يعرف الإحكام والتشابه الذي يعمه، والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه.(١٠)

أما الإحكام الذي يعمه، فهو كما قال الله تعالى: " الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ (١١)

أخرج الإمام الطبري بسنده الحسن عن قتادة قوله في تفسير الآية: "أحكمها الله من الباطل ثم فصلها بعلمه، فبين حلاله وحرامه، وطاعته ومعصيته."(١٢)

وقال الطبري رحمه الله عند تفسيره للآية: "... معناه: أحكم الله آياته من الدخل والخلل والباطل، ثم فصلها بالأمر والنهي. وذلك أن "إحكام الشيئ" إصلاحه وإتقانه، و"إحكام آيات القرآن" إحكامها من خلل يكون فيها، أو باطل يقدر ذو زيغ أن يطعن فيها من قبله."(13) وهو مستنبط من قول الله تعالى: " لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (14)

ونقل الإمام القرطبي عن قتادة قوله في تفسير الآية: "أي جعلت محكمة كلها، لا خلل فيها ولا باطل."(١٥)

وقال الله تعالى: " تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ (١٦)

فالقرآن الكريم كله محكم بمعنى أنه متقن مصون من الباطل والفساد، محفوظ من التحريف والتبديل، صدق في أخباره، حق في أحكامه، عدل في أوامره ونواهيه، لا تناقض فيه ولا اختلاف، ولا تعارض فيه ولا تضاد، ليس فيه عبث ولا هزل، قال شيخ الإسلام: "فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرشد من الغي في أوامره."(١٧)

وأما التشابه الذي يعم القرآن فمذكور في مثل قوله تعالى: " اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ (١٨)

أخرج الإمام الطبري بسنده الصحيح عن مجاهد قوله: "كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ" قال: "في القرآن كله"(١٩)، يعني القرآن كله متشابه مثاني(٢٠)

وأخرج الطبري أيضا بسنده الحسن عن قتادة قوله: " اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا" الآية تشبه الآية، والحرف يشبه الحرف."(٢١)

وقال البغوي: "يشبه بعضه بعضا في الحسن، ويصدق بعضه بعضا ليس فيه تناقض ولا اختلاف."(٢٢)

فالتشابه الذي يعم القرآن هو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدق بعضه بعضا، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته، وإذا نهى عن شيئ لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عنه أو عن نظيره أو عن ملزوماته – إذا لم يكن هناك نسخ – ومثله يقال في الأخبار والقصص.

وهذا التشابه الذي يعم القرآن هو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله تعالى: " ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا"(٢٣) ولهذا كان القول المضاد للقرآن موصوفا بالاختلاف والاضطراب كما قال تعالى في وصف قول المشركين:

((إنكم لفي قول مختلف. يُؤفك عنه من أُفك))(٢٤)

وهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام بل هو مصدق له، فالكلام المتقن يصدق بعضه بعضا، ويشبه بعضه بعضا في الحق والصدق والعدل.(٢٥)

وأما وصف بعض القرآن بالإحكام والبعض الآخر بالتشابه فهو مذكور في قول الله تعالى: " منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات"

فالمراد بهذا الإحكام والتشابه ما تقرر في التعريف الاصطلاحي للمحكم والمتشابه. والإحكام الخاص ضد التشابه الخاص.

رابعا: هل الراسخون في العلم يعلمون تأويل المتشابه ؟

ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء الإسلام إلى أن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله، وهو مما استأثر الله بعلمه فلا يعلم تأويله أحد غيره.(٢٦) ويرى جماعة من أهل العلم أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه.(٢٧)

ومنشأ الخلاف في هذه المسألة يعود إلى الخلاف بين العلماء في الوقف الذي في آية آل عمران وهو قول الله تعالى: " وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا" وللعلماء فيه قولان:

القول الأول: الوقف على لفظ الجلالة ((إلا الله)) وتم الكلام عنده، وما بعده مستأنف، ويكون قوله تعالى: "وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ" مبتدأ و " يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ" خبره، وهو مذهب الجمهور القائلين بأن المتشابه لا يعلمه إلا الله تبارك وتعالى.(٢٨)

قال شيخ الإسلام رحمه الله: "والوقف عند لفظ الجلالة عليه أدلة كثيرة، وعليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمهور التابعين وجماهير الأمة."(٢٩)

القول الثاني: عدم الوقف، بل عطف الراسخين في العلم على لفظ الجلالة، وعلى هذا يكون قوله تعالى: ((يقولون)) حالا، معناه: أن تأويل المتشابه يعلمه الله ويعلمه الراسخون في العلم قائلين آمنا به. وذكر ابن كثير رحمه الله أنه ذهب إلى ذلك كثير من المفسرين وأهل الأصول.[٣٠]

التحقيق في هذه المسألة:

عند التأمل وإمعان النظر في معنى التأويل وإطلاقه عند السلف الصالح ينحل هذا الإشكال ويزول الخلاف، ويمكن أن يجمع بين القولين، وهو أن لفظ التأويل في اصطلاح السلف يطلق على معنيين: وهما:

الأول: تأويل بمعنى العاقبة والحقيقة التي يؤول إليها الأمر، فإن أريد بالتأويل هذا المعنى، فالوقف على لفظ الجلالة، والمتشابه لا يعلمه إلا الله، بمعنى لا يعلم حقيقته التي هو عليها إلا الله، وذلك كأسماء الله تعالى وصفاته، وحقائق اليوم الآخر من البعث والنشور والصراط والميزان، ونعيم الجنة وعذاب النار، وكذلك أحوال البرزخ من الإقعاد والسؤال والتضييق ونحو ذلك.

قال شيخ الإسلام: "وأما التأويل الذي اختص الله به فحقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره؟ قيل: هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله"[٣١]

الثاني: تأويل بمعنى التفسير والتوضيح والتعبير عن الشيئ، فكل من قال: إنه يعلم التأويل أو الراسخين في العلم يعلمون التأويل فقصده: التفسير وفهم المعنى، وعلى هذا فيكون الوقف على قوله تعالى: " وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، والمتشابه هو ما يخفى على بعض الناس، فيعلمه الراسخون في العلم مع إيمانهم الكامل بأنه من عند الله كالآيات المحكمات تماما، ومع كون تأويلهم متفقا مع النصوص البينات والواضحات لا منحرفا أو منصرفا إلى ما يخالف هدي القرآن وعقيدة التوحيد وشريعة الإسلام ومبادئ منهج أهل السنة والجماعة في التفسير وفي العقيدة، وقد جاء وصف هؤلاء الراسخين في العلم في آية أخرى بما يؤكد التزامهم بالإيمان بالله وخشيته وهي قوله تعالى: "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء" [٣٢]

وعلل الحافظ ابن كثير علم الراسخين في العلم تأويل المتشابه بقوله: "لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار وإن لم يحيطوا علما بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه."[٣٣]

ويضاف إلى ذلك أن جميع القرآن محكمه ومتشابهه معلوم المعنى، ولم يقل أحد من السلف: إن في القرآن آيات لا يعرف أحد معناها، بل هذا القول يجب القطع بأنه خطأ، كيف

والله تعالى أمرنا بتدبر القرآن مطلقا، كما قال الله تعالى: "كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ"(٣٤)، وهذا يعم الآيات المحكمات والآيات المتشابهات، وما لا يعقل له معنى لا يتدبر، وقال عز وجل: "أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ"(٣٥)، ولم يستثن شيئا منه نهى عن تدبره، والتدبر بدون الفهم ممتنع، والله ورسوله صلى الله عليه وسلم إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وفسره عن جهل وسفه وهوى ليتخذ منه حجة لمذهبه الباطل، فأما من تدبر المحكم والمتشابه كما أمره الله وطلب فهمه ومعرفة معناه فلم يذمه الله بل أمر بذلك ومدح عليه.(٣٦)

قال شيخ الإسلام: "وعلى هذا فالراسخون في العلم يعلمون تأويل هذا المتشابه الذي هو تفسيره، وأما التأويل الذي هو الحقيقة الموجودة في الخارج فتلك لا يعلمها إلا الله."(٣٧)

فالله عز وجل نفى العلم بتأويل المتشابه ولم ينف العلم بمعناه وتفسيره، وهذا هو فصل الخطاب بين المتنازعين في هذه المسألة.(٣٨)

خامسا: أنواع المتشابه:

من خلال دراستنا موضوع المتشابه من ناحية تعريفه، وحكم تأويله يتبين أن المتشابه على نوعين، وهما:

النوع الأول:

متشابه حقيقي، لا سبيل إلى إدراك حقيقته ولا طريق إلى معرفة كنهه كأمر الروح والساعة مما استأثر الله بعلمه وتفرد بمعرفته، فهذا لا يتعاطى علمه أحد لا ابن عباس رضي الله عنه ولا غيره، فمن قال: إن الراسخين في العلم لا يعلمون المتشابه فإنما أراد هذا النوع.

ولا شك أن في القرآن أشياء لا يعلمها إلا الله كحقيقة الروح؛ لأن الله تعالى يقول: " وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي"(٣٩)، وكمفتاح الغيب التي نص على أنها لا يعلمها إلا هو، بقوله: " وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ"(٤٠)، وكنعيم الجنة، كقوله تعالى: " فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ"(٤١)

وهذا النوع من المتشابه غالبا ما يستدل له بآية آل عمران، وأن الوقف عند لفظ الجلالة.

النوع الثاني:

متشابه إضافي أو نسبي؛ لأنه يرجع إلى الناظر لا إلى الأمر في نفسه، وهذا الاشتباه له أسباب

أسباب الاشتباه النسبي:

١. تقصير الناظر في البحث والنظر.

٢. اتباعه للهوى وابتغاؤه الفتنة وزيغه عن الحق.

وإذا تؤمل هذا النوع وجد أن المنسوخ والمجمل والظاهر والعام والمطلق قبل معرفة مبيناتها داخل فيه.[٤٢]

قال شيخ الإسلام: "والمنسوخ يدخل فيه — في اصطلاح السلف العام — كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجح كتخصيص العام وتقييد المطلق، فإن هذا متشابه؛ لأنه يحتمل معنيين، ويدخل فيه المجمل فإنه متشابه، وإحكامه رفع ما يتوهم فيه المعنى الذي ليس بمراده."[٤٣]

وهذا النوع يعلمه العلماء الراسخون في العلم وإن كان قد يخفى على كثير من الناس، وهو نسبي؛ لأنه قد يتشابه عند هذا ما لا يتشابه عند غيره، كما أن الملائكة يعلمون من أخبار الغيب ما يكون متشابها عند بني آدم.[٤٤]

ويشهد لهذا ما ورد في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الحلال بين والحرام بين، وبينهما مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس."[٤٥]

موقف المفسر من المحكم والمتشابه:

قد تقدم أن المتشابه نوعان: حقيقي وهذا لا يعلم حقيقته إلا الله تبارك وتعالى، وإضافي وهذا يعلمه العلماء الراسخون في العلم. وبما أن المتشابه مما أنزله الله تعالى لأسباب وحكم يعلمها عز وجل، يجب على كل من يعتقد بنزول القرآن الكريم من عند الله عز وجل: "أن يؤمن بالكتاب كله محكمه ومتشابهه، أما المتشابه الحقيقي فيؤمن به ويفوض العلم بحقيقته إلى الله تعالى، ولا يخوض في ابتغاء تأويله، فإن الله تعالى حجب علم تأويله عن الأنام، والخوض فيه من ذرائع الفتنة والحيرة والاضطراب.

أما المتشابه الإضافي فالواجب الإيمان بالنص في الجملة حتى يتبين معناه ويتضح مدلوله، وذلك بالتدبر فيه ومتابعة النظر، أو برده إلى المحكمات من النصوص، فإن النصوص يفسر بعضها بعضا، ويصدق بعضها بعضا؛ فإنها كلها من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض، وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره، أو برده إلى أهل العلم والإيمان الراسخين في العلم."[٤٦]

قال الله تعالى: ((ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منكم لعلمه الذين يستنبطونه منهم)) (٤٧)، وقال تعالى: " فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ" (٤٨)

قال الإمام الشاطبي رحمه الله: "إن وجد في الشريعة مجمل، أو مبهم المعنى؛ أو ما لا يفهم، فلا يصح أن يكلف بمقتضاه؛ لأنه تكليف بالمحال، وطلب ما لا ينال، وإنما يظهر هذا الإجمال في المتشابه الذي قال الله تعالى فيه: " وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ"، ولما بين الله تعالى أن في القرآن متشابها، بين أيضا أنه ليس فيه تكليف إلا الإيمان به على المعنى المراد منه، لا على ما يفهم المكلف منه؛ فقد قال الله تعالى: " فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ"... إلى قوله: " كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا"(٤٩)

وضح العلامة ابن القيم رحمه الله منهج أهل السنة والجماعة في المحكم والمتشابه، وطريقة من خالفهم في هذا الباب بقوله: "إن الله سبحانه قسم الأدلة السمعية إلى قسمين: محكم ومتشابه، وجعل المحكم أصلا للمتشابه وأما له يرد إليه. فما خالف ظاهر المحكم فهو متشابه يرد إلى المحكم، وقد اتفق المسلمون على هذا، فإن المحكم هو الأصل والمتشابه مردود إليه، وأصحاب هذا القانون" (٥٠) جعلوا أصل المحكم ما يدعونه من العقليات، وجعلوا القرآن كله مردودا إليه، فما خالفه فهو متشابه، وما وافقه فهو المحكم، ولم يبق عند أهل القانون(٥١) في القرآن محكم يرد إليه المتشابه ولا هو أم الكتاب وأصله."(٥٢)

واتباع المتشابه – حقيقيا كان أو إضافي ونسبيا لم يظهر معناه – ابتغاء الفتنة، وإثارة الشكوك والشبهات وبث العقائد الفاسدة وعدم رده إلى المحكم من الآيات الموضحة لهذا التشابه من أبرز سمات أهل الزيغ المنحرفين عن طريق الحق كما أنه يعد من أكبر عوامل الانحراف في مجال التفسير؛ إذ ما من فرقة من الفرق المنسوبة إلى الإسلام إلا وقد اتبعت المتشابه من الآيات لمعارضة المحكمات، وإثبات ما اعتقدوه من المعتقدات الباطلة.

كان بعض السلف كأبي أمامة وقتادة وغيرهما يفسر قوله تعالى: "فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ" بالخوارج وأهل البدع.(٥٣)

ومن باب العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب نستطيع أن نقول إن الله تعالى عنى بذلك كل مبتدع في دينه بدعة مخالفة لما ابتعث به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم بتأويل يتأوله من بعض آي القرآن المحتملة التأويلات وإن كان الله قد أحكم بيان ذلك إما في كتابه وإما على لسانه رسوله صلى الله عليه وسلم(٥٤)

قال أبو جعفر الطبري في تفسير الآية: "وهذه الآية وإن كانت نزلت فيمن ذكرنا أنها نزلت فيه من أهل الشرك، فإنه معنى بها كل مبتدع في دين الله بدعة فمال قلبه إليها، تأويلا منه لبعض متشابه آي القرآن، ثم حاج به وجادل به أهل الحق، وعدل عن الواضح من أدلة آيه المحكمات، إرادة منه بذلك اللبس على أهل الحق من المؤمنين، وطلبا لعلم تأويل ما تشابه عليه من ذلك، كائنا من كان، وأي أصناف المبتدعة كان من أهل النصرانية كان أو اليهودية أو المجوسية، أو كان سبئيا، أو حروريا، أو قدريا، أو جهميا..."(٥٥)

وأخرج الإمام أبو عبد الله العكبري بسنده عن حماد بن زيد أنه قال: "سمعت أيوب – السختياني – يقول: (ما أعلم أحدا من أهل الأهواء إلا يخاصم بالمتشابه)"(٥٦)

وقد حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتباع المتشابه وأهله كما أمر بالإيمان بالمتشابه ورده إلى أهل العلم، جاء في الحديث في الصحيح الذي روته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: "تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية "هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ"(٥٧)، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فإذا رأيت الذين يبتغون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله، فاحذروهم."(٥٨)

وورد عنه عليه السلام قوله: "...نزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف زاجرا وآمرا، وحلالا وحراما، ومحكما ومتشابها، وأمثالا؛ فأحلوا حلاله وحرموا حرامه وافعلوا ما أمرتم به، وانتهوا عما نهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا وآمنوا بمتشابه، وقولوا آمنا به كل من عند ربنا"(٥٩)

وأخرج الإمام أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "..إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضا بل يصدق بعضه بعضا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه ردوه إلى عالمه."(٦٠)

إنكار البعض لوجود المتشابه في القرآن:

وفي هذه النصوص الصريحة الواضحة الدالة على وجود المتشابه والموجبة الإيمان به، رد على من أنكر – من بعض المعاصرين – وجود المتشابه في القرآن الكريم، واعتبره سبب تمزق وحدة القرآن، ومخالف الحكمة. فيقول أحدهم – تحت عنوان: لم هذا المتشابه –؟:

"..أما إذا قيل: إن من القرآن ما هو متشابه لا يذنو منه نظر، ولا يتجه إليه عقل، فإن ذلك من شأنه أن يمزق وحدة القرآن، وأن يقيم فيه الحواجز والسدود، وأن يجعل بعضه قرآنا وبعضه أصواتا تنطق ولا تفهم!.. فهو إيمان عجز واستسلام.. والإيمان بالمتشابه إيمان قلق مذعور ليس له جذور تمسك به قلب صاحبه"(٦١)

ولا شك أن هذا القول قد جانب الصواب، وخالف الحق، فقد حكّم صاحبه عقله ونظره مخالفا للنصوص الصريحة المتقدمة التي تدل على بطلان ما ذهب به عقله العاجز وفكره القاصر.

"فالإيمان بوجود المتشابه في القرآن لا يمزق وحدته، وإنما يقويها ويدعمها؛ إذ رد المتشابه إلى المحكم من حقيقة الإيمان، فإن الذي أمرنا بتطبيق محكم القرآن هو الذي أمرنا بالإيمان بمتشابهه. فالإيمان بمتشابه القرآن، والإيمان بحقائق أسماء الله وصفاته دون تشبيه أو تعطيل هو من الغيب الذي أمرنا الله بالإيمان به، قال تعالى: " ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ. الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ(٦٢) فهل الإيمان بالغيب إيمان عجز واستسلام، سبحانك هذا بهتان عظيم"(٦٣)

الحكمة في إنزال المتشابه:

مع إيماننا الجازم بوجود المتشابه في القرآن الكريم لا ننكر التحقيق النافع والتمحيص المجدي والبحث المفيد عن إبراز الحكم والفوائد في إنزال المتشابه، ولكن بشرط أن هذه الحكم تزيدنا إيمانا بالله وتقربا إليه ويقينا بآياته، وتملأ قلوبنا اطمئنانا وصدقا، لا أن تزيدنا شكا واضطرابا، وبعدا ونفورا، وتنقصنا إيمانا ويقينا.

وقد طال الكلام في هذا الموضوع بأساليب العلماء المتنوعة وأفكارهم المختلفة، ونكتفي بذكر خلاصة أحسن ما قيل في ذلك:

إن الله تعالى جعل بعض الآيات مما يتشابه على كثير من الناس، ويحتمل أكثر من معنى، ابتلاء وامتحانا، ومراعاة لتفاوت الأفهام وتمايز القرائح، فالمؤمن الراسخ في العلم يؤمن به، ويعلم أن كلام الله ليس فيه اختلاف ولا تناقض، فيجتهد في معرفة ذلك برده إلى محكمه، فيحصل له الأجر العظيم، والثواب الجزيل؛ لإيمانه واجتهاده في طلب الحق من مصدره.

ف"لو كان القرآن كله ظاهرا مكشوفا حتى يستوي في معرفته العالم والجاهل لبطل التفاضل بين الناس، ولا نتفي التفاوت في الجهد، ولتساوي الناس في الجزاء، وسقطت المحنة وماتت الخواطر. ومع الحاجة تقع الفكرة والحيلة، ومع الكفاية يقع العجز والبلادة."(٦٤)

ولو كان القرآن كله متشابها خفيا لم يعلمه أحد، ولكن من رحمة الله بهذه الأمة أن جعل بعض آيات كتابه محكما جليا والآخر مشتبها مشكلا، فيفسر بعضه بعضا، ويجتهد الراسخون في العلم بمعرفة نصه وظاهره ومحكمه متشابهه، ليتميز العالم عن الجاهل، ويتبين المجد من المقصر.

وأما الزائغ فإن التشابه يكون فتنة له، فيتبع المتشابه من الآيات لمعارضة المحكمات، وإثارة الشبهات، وإبطال الأحكام والعقائد المسلمات، فيستحق بذلك العقوبة في الدنيا والآخرة. فنسأل الله السلامة والهداية.(٦٥)

وهناك حكم وفوائد ذكرها بعض المفسرين الذين تغلبت عليهم نزعة الفلسفة والكلام — كالإمام الرازي وغيره –، ولكن كثيرا منها لا يسلم به، بل خطورته واضحة وفساده ظاهر لكونه متصادما مع هدي القرآن الكريم ومنافيا لحكمة تسهيله وتيسره للناس؛ لذا نضرب الصفح عن ذكره. (٦٦)

ورحم الله علماء سلفنا الصالح الذين استشعروا خطورة اتباع المتشابه وعدم رده إلى المحكم، فنبهوا الأمة عموما والمفسرين خصوصا من هذا الخطأ العظيم، وحذروا من الوقوع فيه، كما تواردت ملفوظاتهم، وتكاثرت أقوالهم في ذم متبعي المتشابه. وإليك نبذ منها:

١. أخرج ابن بطة العكبري رحمه الله بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "سيأتي أقوام يجادلونكم بشبه القرآن فجادلوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله عز وجل."(٦٧)

وقصة عمر رضي الله عنه في إنكاره على صبيغ بن عسل(٦٨) لما بلغه أنه يتبع المتشابه فضربه على رأسه حتى شجه فجعل الدم يسيل على وجهه، فقال: حسبك يا أمير المؤمنين فقد والله ذهب الذي كنت أجد في رأسي، قصة مشهورة ومعروفة عند أهل العلم. أخرجها ابن بطة، والدارمي، والهروي، واللالكائي وغيرهم.(٦٩)

فهذه الحادثة تدل على حرص الصحابة على القضاء على كل بدعة حدثت للتلاعب بآيات القرآن الحكيم عموما، واتباع المتشابه منها ابتغاء الفتنة خصوصا.

٢. وإلى ذلك أشار أبو بكر الأنباري رحمه الله بقوله: "وقد كان الأئمة من السلف يعاقبون من يسأل عن تفسير الحروف المشكلات في القرآن؛ لأن السائل إن كان يبغي بسؤاله تخليد البدعة وإثارة الفتنة فهو حقيق بالنكير وأعظم التعزير وإن لم يكن ذلك مقصده فقد استحق العتب بما اجترم من الذنب؛ إذ أوجد للمنافقين الملحدين في ذلك الوقت سبيلا إلى أن يقصدوا ضعفة المسلمين بالتشكيك والتضليل في تحريف القرآن عن مناهج التنزيل وحقائق التأويل." (٧٠)

٣. قال الربيع بن خثيم رحمه الله: "يا عبد الله ما علمك الله في كتابه من علم فأحمد الله، وما استأثر عليك به فكله إلى عالمه، لا تتكلف، فإن الله يقول لنبيه: "قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ"(٧١)

٤. وصف الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله أهل البدعة والمتبعين للمتشابه في مقدمة كتابه: "الرد على الجهمية والزنادقة" بقوله: "فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين."(٧٢)

المتشابه على ضربين:

نقل الحافظ ابن حجر قول الخطابي: "المتشابه على ضربين:

- أحدهما: ما إذا رد إلى المحكم واعتبر به عرف معناه.
- والآخر: ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته، وهو الذي يتبعه أهل الزيغ فيطلبون تأويله، ولا يبلغون كنهه، فيرتابون فيه فيفتنون."(٧٣)

أصناف المتبعين للمتشابه والحكم فيهم:

ذكر الإمام القرطبي رحمه الله أصناف المتبعين للمتشابه والحكم فيهم ناقلا عن شيخه أبي العباس رحمة الله عليه حيث قال: "متبعوا المتشابه لا يخلو ان يتبعوه ويجمعوه طلبا للتشكيك في القرآن وإضلال العوام، كما فعلته الزنادقة والقرامطة الطاعنون في القرآن، أو طلبا لاعتقاد ظواهر المتشابه، كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما ظاهره الجسمية حتى اعتقدوا أن البارئ تعالى جسم مجسم وصورة مصورة... أو يتبعوه على جهة إبداء تأويلاتها وإيضاح معانيها، أو كما فعل صبيغ حين أكثر على عمر في السؤال.

فهذه أربعة أقسام:

الأول: لا شك في كفرهم، وإن حكم الله فيهم القتل من غير استتابة.

الثاني: الصحيح القول بتكفيرهم؛ إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصور، ويستتابون وإلا قتلوا كما يفعل بمن ارتد.

الثالث: اختلفوا في جواز ذلك بناء على الخلاف في جواز تأويلها...

الرابع: الحكم فيه الأدب البليغ كما فعله عمر بصبيغ."[٧٤]

طرق أهل البدع والضلال في تفسير المحكم والمتشابه:

ذكر شيخ الإسلام رحمه الله طريق أهل البدع والضلال بقوله: "يجعلون أقوالهم البدعية محكمة يجب اتباعها واعتقاد موجبها.. ويجعلون كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم الذي يخالفها في المتشابه الذي لا يعرف معناه إلا الله، أو لا يعرف معناه إلا الراسخون في العلم، والراسخون عندهم من كان موافقا لهم على ذلك القول، وهؤلاء أضل ممن تمسك بما تشابه عليه من آيات الكتاب وترك المحكم كالنصارى، والخوارج، وغيرهم؛ إذ كان هؤلاء أخذوا بالمتشابه من كلام الله وجعلوه محكما، وجعلوا المحكم متشابها."[٧٥]

قال الشاطبي رحمه الله في معرض كلامه عن مآخذ أهل البدع بالاستدلال:

"ومنها انحرافهم عن الأصول الواضحة إلى اتباع المتشابهات التي للعقول فيها مواقف، وطلب الأخذ بها تأويلا – كما أخبر الله تعالى في كتابه – إشارة إلى النصارى في قولهم بالثالوث – بقوله: ((فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله))، وقد علم العلماء أن كل دليل فيه اشتباه وإشكال ليس بدليل في الحقيقة حتى يتبين معناه ويظهر المراد منه."[٧٦]

وقال فيمن يتبع المتشابه وهو ليس براسخ في العلم: "... ثم اتباعه للمتشابه – ولو كان من جهة الاسترشاد به لا للفتنة به – لم يحصل به مقصود على حال، فما ظنك به إذا اتبع ابتغاء الفتنة؟" [٧٧]

وجعل رحمه الله اتباع المتشابه وتركه، الحد الفاصل بين أهل الزيغ وأهل الحق بقوله: "إن اتباع المتشابه منها – (أي الآيات) – شأن أهل الزيغ والضلال عن الحق والميل عن الجادة، وأما الراسخون في العلم، فليسوا كذلك، وما ذلك إلا باتباعهم أم الكتاب وتركهم الاتباع للمتشابه."[٧٨]ال

قال الحافظ ابن كثير: "فمن رد ما اشتبه إلى الواضح منه وحكم محكمه على متشابهه عنده فقد اهتدى، ومن عكس انعكس."(٧٩)

الهوامش:

[١] – انظر: معجم مقاييس اللغة: ٩١/٢، لابن فارس أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تح: عبد السلام هارون، الناشر: دار الفكر بيروت، والصحاح للجوهري٥/١٩٠١، مادة: حكم، إسماعيل بن حماد تح: أحمد عبد الغفور العطار، ط: الأولى ١٩٩٠م، الناشر: دار العلم للملايين بيروت.

[٢] – انظر: المفردات في غريب القرآن للراغب ص: ٢٥١، مادة: حكم، أبي القاسم الحسين بن أحمد الأصفهاني تح: صفوان عدنان داودي، ط: الثانية ١٤١٨هـ، الناشر: دار القلم دمشق والدار الشامية بيروت.

[٣] – انظر: المصادر السابقة.

[٤] – انظر: المصباح المنير ص: ٥٦، مادة: حكم، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الحموي، الناشر: المكتبة العلمية بيروت.

[٥] – انظر: معجم مقاييس اللغة: ٢٤٣/٣، ولسان العرب لابن منظور ٥٠٣/١٣-٥٠٥، مادة: شبه، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري ط: الأولى ١٤١٢هـ، الناشر: دار صادر بيروت.

[٦] – انظر: الحجة في بيان المحجة: ٤٤٨/١-٤٤٩، أبي القاسم إسماعيل بن محمد، تح: الدكتور محمد بن ربيع المدخلي، والدكتور محمد بن محمود أبو رحيم، ط: الأولى ١٤١١هـ، الناشر: دار الراية — الرياض (مجلدان)، والموافقات للشاطبي ٨٥/٣، إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي، تح: الشيخ أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، ط: الأولى ١٤١٧هـ، الناشر: دار ابن عفان، الخبر، وتفسير القرطبي: ١١/٤، أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، ط: الأولى ١٤٠٨هـ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، وإعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ٢٩٤/٢-٤٢٥، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: الأولى ١٣٧٦هـ، الناشر: مطبعة السعادة — القاهرة.

[٧] – انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص: ٧٤-٧٥، أبي محمد عبد الله بن مسلم، نشره: السيد أحمد صقر، ط: الثانية ١٣٩٣هـ، الناشر: دار التراث بالقاهرة.

[٨] – سورة آل عمران، من الآية ٧.

[٩] – فتح القدير للشوكاني ٣١٤/١، محمد بن علي بن محمد اليمني، ط: الأولى ١٤١٤هـ، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت.

[١٠] – انظر: تفسير البغوي ٨/٢، أبي محمد الحسين بن مسعود تح: محمد عبد الله النمر وآخرون، ط: الأولى ١٤٠٩هـ، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض، وتفسير القرطبي ١٠/٤، والمذكرة في أصول الفقه للشنقيطي ص: ٦٣، محمد الأمين بن محمد المختار الناشر: دار القلم بيروت.

[١١] – سورة هود الآية ١.

[١٢] – تفسير الطبري ٦٢١/٦، أخرجه من طريق سعيد بن جبير عنه به، أبي جعفر محمد بن جرير، ط: الأولى ١٤١٢هـ، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت، وط: الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م بتح: أحمد محمد شاكر الناشر: مؤسسة الرسالة، وانظر: تفسير القرطبي ٤/٩، والبحر المحيط لأبي حيان ٢٠١/٥، التفسير لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، تح: صدقي محمد جميل، ط: ١٤٢٠هـ، الناشر: دار الفكر — بيروت، والتفسير الصحيح ٣٩/٣، حكمت بشير ياسين، ط: الأولى ١٤٢٠هـ، الناشر: دار المآثر بالمدينة النبوية.

[١٣] – المصدر السابق الأول.

[١٤] – سورة فصلت، الآية ٤٢.

[١٥] – تفسير القرطبي ٤/٩.

[١٦] – سورة يونس الآية: ١.

[١٧] – مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٦٠/٣، أحمد بن عبد الحليم الحراني، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط: ١٤١٦هـ، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

[١٨] – سورة الزمر، من الآية: ٢٣.

[١٩] – تفسير الطبري ٦٢٨/١٠.

[٢٠] – التفسير المنسوب إلى مجاهد ص: ٥٥٧، تح: عبد الرحمن الطاهر السورتي ط: الأولى ١٣٩٦هـ، الناشر: إدارة الشؤون الدينية بقطر.

[٢١] – انظر: المصدر السابق والمصدرين قبله.

[٢٢] – تفسير البغوي ١١٥/٧.

[٢٣] – سورة النساء، من الآية: ٨٢.

[٢٤] – سورة الذاريات، الآيتان ٨-٩.

[٢٥] – انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ٣/٦٠-٦١، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ٢/٤٧٩، لعثمان بن علي، ط: الرابعة ١٤١٨هـ، مكتبة الرشد بالرياض.

[٢٦] – انظر: تفسير البغوي ٢/١٠، ومجموع الفتاوى ١٣/٢٧٥.

[٢٧] – انظر: المصدرين السابقين إضافة إلى زاد المسير لابن الجوزي ١/٣٥٤، ط: الأولى ١٣٨٤هـ، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت، وتفسير ابن كثير ١/٣٥٣، أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تح: سامي بن محمد سلامة ط: الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع.

[٢٨] – انظر: تفسير البغوي ٢/١٠، وتفسير ابن كثير ١/٣٥٤.

[٢٩] – مجموع الفتاوى ١٣/٢٧٥.

[٣٠] – تفسير ابن كثير ١/٣٥٥، وتفسير البغوي ٢/١٠.

[٣١] – مجموع الفتاوى ١٣/٣١٢.

[٣٢] – سورة فاطر، من الآية: ٢٨.

[٣٣] – تفسير ابن كثير ١/٣٥٥.

[٣٤] – سورة ص، من الآية ٢٩.

[٣٥] – جزء الآيتين، النساء من الآية ٨٢، ومحمد من الآية ٢٤.

[٣٦] – انظر: الإكليل في المتشابه والتأويل للسيوطي ص: ٩، عبد الرحمن بن أبي بكر، تح: سيف الدين عبد القادر الكاتب، ط: الثانية ١٤٠٥هـ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، وتفسير سورة الإخلاص ١٧/٣٩٦،٣٩٢،٣٩٠ ضمن مجموع الفتاوى.

[٣٧] – تفسير سورة الإخلاص ١٧/٣٨١ ضمن مجموع الفتاوى.

[٣٨] – انظر: مجموع الفتاوى ١٣/٢٧٥، ٢٨٤، والإكليل ص: ٤٧ كلاهما لابن تيمية

[٣٩] – سورة الإسراء، من الآية ٨٥.

[٤٠] – سورة الأنعام، من الآية ٥٩.

[٤١] – سورة السجدة، من الآية ١٧.

[٤٢] – انظر: تفسير القرطبي ٤/١٤، والموافقات للشاطبي ٣/٣١٧،٣١٥، والاعتصام له ١/٢٢١، عناية: السيد محمد رشيد رضا، ط: ١٤٠٦هـ، الناشر: دار المعرفة بيروت.

[٤٣] – مجموع الفتاوى ١٣/٢٧٢-٢٧٣.

٤٤ - انظر: المرجع السابق ٣٨٠/١٧، وأيضا: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ٦٢/١-٦٣، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، تح: أبي عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، ط: الثانية ١٤٢١هـ، الناشرك دار ابن الجوزي السعودية.

٤٥ - رواه أحمد في المسند ٢٦٩/٤، الإمام أحمد بن حنبل، تح: الشيخ أحمد شاكر، ط: ١٣٧٥هـ، الناشر: دار المعارف بمصر، وأبو داود – البيوع – باب في اجتناب الشبهات ٢٤٣/٢، سليمان بن أشعث السجستاني، إعداد: عزت الدعاس وعادل السيد، ط: الأولى ١٣٨٨هـ، دار الحديث بالقاهرة، ونسخة بتح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، والترمذي – البيوع – باب ما جاء في ترك الشبهات ٥١١/٣ وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، أبي عيسى محمد بن عيسى، تح: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ونسخة بتح: بشار عواد معروف، نشر: ١٩٩٨م، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، والنسائي – البيوع – باب اجتناب الشبهات في الكسب ٧٢٤٢/٧ ٢٤٣، أبي عبد الرحمن أحمد بن عبد الرحمن، ترقيم: الأستاذ أبي غدة عبد الفتاح، ط: الثالثة ١٤٠٩هـ، الناشر: دار البشائر الإسلامية بيروت،وابن ماجه – الفتن – باب الوقوف عند الشبهات، ١٣١٨/٢ – ١٣١٩ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني تح: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الريان بالقاهرة، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه بألفاظ متقاربة، وصححه الشيخ الألباني كما في صحيح سنن ابن ماجه ٣٦٢/٢، ناصر الدين ط: الثالثة ١٤٠٨هـ.

٤٦ - انظر: إعلام الموقعين ٢٩٤/٢، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ٤٩١/٢ و٥٠٠ بتصرف.

٤٧ - سورة النساء، من الآية ٨٣.

٤٨ - سورة النحل، من الآية ٤٣.

٤٩ - الموافقات ١٣٧/٤-١٣٨.

٥٠ - يعني الذين يقدمون العقل على النقل.

٥١ - الذين يقدمون العقل على النقل.

٥٢ - الصواعق المنزلة على الطائفة الجهمية والمعطلة ٥٠٥/٢-٥٠٦، لابن القيم شمس الدين محمد بن أبي بكر، تح: الدكتور أحمد عطية الغامدي والدكتور علي ناصر الفقيهي، ط: ١٤٠٧هـ، الناشر: مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٥٣ - تفسير الطبري ١٧٨/٣، والإبانة لابن بطة ٦٠٧/٢.

٥٤ – انظر: نفس المرجع السابق الأول.

٥٥ – تفسير الطبري ١٨١/٣.

٥٦ – الإبانة لابن بطة ٦٠٩/٢، أبي عبد الله عبيد الله بن محمد العكبري، تح: رضا بن نسعان، ط: الأولى ١٤٠٩هـ، دار الراية – الرياض.

٥٧ – سورة آل عمران، الآية ٧.

٥٨ – رواه البخاري –كتاب تفسير القرآن – باب ((منه آيات محكمات)) ٥٧/٨ رقم: ٤٥٤ محمد بن إسماعيل، ط: الثانية ١٤٠٩هـ، دار الريان بالقاهرة، وصحيح مسلم –كتاب العلم – باب النهي عن اتباع المتشابه، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن ٢٠٥٣/٤ رقم: ٢٦٦٥ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: ١٤٠٣هـ، دار الفكر بيروت، ونسخة دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٥٩ – أخرجه الحاكم في مستدركه عن عبد الله بن مسعود مرفوعا: كتاب فضائل القرآن ٥٥٣/١، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري مع تلخيص الذهبي، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، دار الفكر، ووافقه الذهبي في تلخيصه.

٦٠ – مسند الإمام أحمد ٢٣٠/١٠ رقم: ٦٧٠٢، وصححه محققه الشيخ شاكر.

٦١ – من قضايا القرآن للأستاذ عبد الكريم بن يونس الخطيب ص: ٢٠٧-٢٠٨ باختصار، ط: الأولى ١٣٩٣هـ، الناشر: دار الفكر العربي بيروت.

٦٢ – سورة البقرة، الآيتان ٢-٣.

٦٣ – اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره للفنيسان ص: ١٦٥ بتصرف يسير، الدكتور سعود بن عبد الله، ط: الأولى ١٤١٨هـ، الناشر: مركز الدراسات والإعلام دار إشبيليا بالرياض.

٦٤ – كتاب القرطين لابن قتيبة ٩١/١ بتصرف وزيادة

٦٥ – تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص: ٨٦-٨٧.

٦٦ – انظر – على سبيل المثال – تفسير الرازي ١٧٢/٧، الإمام الرازي فخر الدين محمد بن عمر ط: الأولى ١٤١١هـ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، وأساس التقديس له ص: ٢٤٨-٢٤٩، ط: ١٤٠٦هـ، تح: الدكتور أحمد حجازي السقا، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.

٦٧ – الإبانة ٦١٠/٢ وانظر: شرح السنة للبغوي ٢٠٢/١، وفيه "...يأخذونكم بشبهات القرآن..." أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء الشافعي، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش ط: الثانية ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، الناشر: المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت.

٦٨ – صبيغ – بوزن عظيم – بن عسل – بكسر العين وسكون السين، ويقال: ابن سهل الحنظلي، له إدراك. انظر ترجمته في الإصابة لابن حجر ١٩٨/٢-١٩٩، أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ط: الأولى – ١٤١٥ هـ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٦٩ – انظر: الإبانة ٦٠٩/٢-٦١٠، وسنن الدارمي ٥٥/١-٥٦، لعبد الله بن عبد الرحمن، تح: فواز أحمد زمزلي، وخالد السبع العكمي، ط: ١٤٠٧هـ، الناشر: دار الريان بالقاهرة، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٦٣٤/٤ – ٦٣٦، أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصورالرازي تح: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، ط: الثامنة ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، الناشر: دار طيبة – السعودية.

٧٠ – انظر: تفسير القرطبي ١١/٤.

٧١ – أخرجه الهروي في ذم الكلام ص: ١٣٨، أبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي، تح: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، ط: الأولى، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م، الناشر: مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، والشاطبي في الموافقات ٣٧٧/٥-٣٧٨، وقال محققه: "وهو حسن"، والآية من سورة ص، من الآية ٨٦.

٧٢ – ص: ١٣-١٤ ونقل شيخ الإسلام عنه نحو ذلك في فتاواه ١٤٢/١٣.

٧٣ – فتح الباري لابن حجر ٥٩/٨، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج وإشراف: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

٧٤ – تفسير القرطبي ١١/٤.

٧٥ – الفتاوى ١٤٢/١٣-١٤٣.

٧٦ – الاعتصام للشاطبي ٢٣٩/١.

٧٧ – المصدر السابق ٢٢٢/١.

٧٨ – الموافقات بتحقيق أبي عبيدة مشهور ١٤٥/٥.

٧٩ – تفسير ابن كثير ٢٥٢/٢.

فهرس المصادر والمراجع:

١. الإبانة لابن بطة، أبي عبد الله عبيد الله بن محمد العكبري، تح: رضا بن نسعان، ط: الأولى ١٤٠٩هـ، دار الراية — الرياض.

٢. اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره للدكتور سعود بن عبد الله، ط: الأولى ١٤١٨هـ، الناشر: مركز الدراسات والإعلام دار إشبيليا بالرياض.

٣. أساس التقديس للرازي فخر الدين محمد بن عمر، ط: ١٤٠٦هـ، تح: الدكتور أحمد حجازي السقا، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.

٤. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ط: الأولى - ١٤١٥ هـ، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت.

٥. الاعتصام لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، عناية: السيد محمد رشيد رضا، ط: ١٤٠٦هـ، الناشر: دار المعرفة بيروت.

٦. إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: الأولى ١٣٧٦هـ، الناشر: مطبعة السعادة — القاهرة.

٧. الإكليل في المتشابه والتأويل للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، تح: سيف الدين عبد القادر الكاتب، ط: الثانية ١٤٠٥هـ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.

٨. البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، تح: صدقي محمد جميل، ط: ١٤٢٠هـ، الناشر: دار الفكر — بيروت.

٩. تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة أبي محمد عبد الله بن مسلم، نشره: السيد أحمد صقر، ط: الثانية ١٣٩٣هـ، الناشر: دار التراث بالقاهرة.

١٠. تفسير البغوي لأبي محمد الحسين بن مسعود تح: محمد عبد الله النمر وآخرون، ط: الأولى ١٤٠٩هـ، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض.

١١. التفسير الصحيح لحكمت بشير ياسين، ط: الأولى ١٤٢٠هـ، الناشر: دار المآثر بالمدينة النبوية.

١٢. تفسير الطبري للإمام الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير، ط: الأولى ١٤١٢هـ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، وط: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م بتح: أحمد محمد شاكر الناشر: مؤسسة الرسالة.

١٣. تفسير القرآن العظيم لابن كثير أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تح: سامي بن محمد سلامة ط: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع.

١٤. التفسير الكبير للإمام الرازي فخر الدين محمد بن عمر ط: الأولى ١٤١١هـ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.

١٥. التفسير المنسوب إلى مجاهد بن جبر تح: عبد الرحمن الطاهر السورتي ط: الأولى ١٣٩٦هـ، الناشر: إدارة الشؤون الدينية بقطر.

١٦. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ط: الأولى ١٤٠٨هـ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.

١٧. الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم إسماعيل بن محمد، تح: الدكتور محمد بن ربيع المدخلي، والدكتور محمد بن محمود أبو رحيم، ط: الأولى ١٤١١هـ، الناشر: دار الراية – الرياض.

١٨. زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ط: الأولى ١٣٨٤هـ، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت.

١٩. سنن أبي داود سليمان بن أشعث السجستاني، إعداد: عزت الدعاس وعادل السيد، ط: الأولى ١٣٨٨هـ، دار الحديث بالقاهرة، ونسخة بتح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٢٠. سنن ابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني تح: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الريان بالقاهرة.

٢١. سنن الترمذي للإمام الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى، تح: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ونسخة بتح: بشار عواد معروف، نشر: ١٩٩٨م، الناشر: الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت.

٢٢. سنن الدارمي لعبد الله بن عبد الرحمن، تح: فواز أحمد زمزلي، وخالد السبع العكمي، ط: ١٤٠٧هـ، الناشر: دار الريان بالقاهرة.

٢٣. سنن النسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن عبد الرحمن، ترقيم: الأستاذ أبي غدة عبد الفتاح، ط: الثالثة ١٤٠٩هـ، الناشر: دار البشائر الإسلامية بيروت.

٢٤. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصورالرازي تح: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، ط: الثامنة ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، الناشر: دار طيبة – السعودية.

٢٥. شرح السنة للبغوي محيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء الشافعي، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش ط: الثانية ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، الناشر: المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت.

٢٦. الصحاح للجوهري إسماعيل بن حماد تح: أحمد عبد الغفور العطار، ط: الأولى ١٩٩٠م، الناشر: دار العلم للملايين بيروت.

٢٧. صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل، ط: الثانية ١٤٠٩هـ، دار الريان بالقاهرة. ونسخة بتحـ: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).

٢٨. صحيح سنن ابن ماجه لناصر الدين الألباني ط: الثالثة ١٤٠٨هـ.

٢٩. صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: ١٤٠٣هـ، دار الفكر بيروت، ونسخة دار إحياء التراث العربي — بيروت.

٣٠. الصواعق المنزلة على الطائفة الجهمية والمعطلة لابن القيم شمس الدين محمد بن أبي بكر، تح: الدكتور أحمد عطية الغامدي والدكتور علي ناصر الفقيهي، ط: ١٤٠٧هـ، الناشر: مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣١. فتح الباري لابن حجر أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج وإشراف: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة — بيروت.

٣٢. فتح القدير للشوكاني محمد بن علي بن محمد اليمني، ط: الأولى ١٤١٤هـ، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت.

٣٣. الفقيه والمتفقه لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تح: أبي عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، ط: الثانية ١٤٢١هـ، الناشر: دار ابن الجوزي السعودية.

٣٤. لسان العرب لابن منظور مادة: شبه، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري ط: الأولى ١٤١٢هـ، الناشر: دار صادر بيروت.

٣٥. مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم الحراني، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط: ١٤١٦هـ، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٣٦. المذكرة في أصول الفقه للشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار الناشر: دار القلم بيروت.

٣٧. المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم، أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري مع تلخيص الذهبي، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، دار الفكر.

٣٨. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: الشيخ أحمد شاكر، ط: ١٣٧٥هـ، الناشر: دار المعارف بمصر.

٣٩. معجم مقاييس اللغة لابن فارس أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تح: عبد السلام هارون، الناشر: دار الفكر بيروت.

٤٠. المفردات في غريب القرآن للراغب أبي القاسم الحسين بن أحمد الأصفهاني تح: صفوان عدنان داودي، ط: الثانية ١٤١٨هـ، الناشر: دار القلم دمشق والدار الشامية بيروت.

٤١. منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، لعثمان بن علي، ط: الرابعة ١٤١٨هـ، مكتبة الرشد بالرياض.

٤٢. من قضايا القرآن للأستاذ عبد الكريم بن يونس الخطيب، ط: الأولى ١٣٩٣هـ، الناشر: دار الفكر العربي بيروت.

٤٣. الموافقات في أصول الشريعة لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي، تح: الشيخ أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، ط: الأولى ١٤١٧هـ، الناشر: دار ابن عفان، الخبر.